

الأراء الواردة في الصفحة تعبر عن وحهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وحهة نظر الحريدة

## إعلان مبادئ التعاون بين أميركا والعراق .. قراءة لما بين السطور

55 الاتفاقات الدولية ، شأنها شأت القانوت ، محاولات بشرية للحد من سلطة القوي على الضعيف. انها محاولة العدالة والحضارة ان تشارك قانون الغاب في تقرير مصير النشرية. محاولة لتخفيف نتائج فرق القوة بيث الدوك وبيث الأفراد. وكلما كات الفارق فحا القوة كبيراً عسرت مهمة هذا القانون، وتعرض نفسه الحا احتمال التصفية من قبل تلك القوة التي يحاوك ات يعرقك تسلطها. ولنا في وضع العالم اليوم خير مثاك حيث تركزت القوة باشد حالاتها في تأريخ النشرية وكنر الفارف حتما صار القانون مشغولاً عن مهمتم فحا الدفاع عن الأضعف

بمحاولته البقاء على قيد

باقر جاسم محمد

اكادىمجا

الشروط في الآتي:

الحياة.

القوانين والإتضاقيات تتكون من كلمات. و"فرق القوة" يضغط على الكلمات فيحرف معانيها عن المفهوم العام المعتاد لها، ويدفع بتفسيراتها الى الطرف الأقصى لتترك له الفضاء الأكبر ضاغطة على الجانب الأضعف، فتجد لكل إتفاق شكلين: الشكل الذي يقرأه الإنسان ويفهم كلماته كماً اعتادً، والشكل الفعلى حيث تأخذ الكلمات معانيها العملية المنحرفة يفعل فرق الضغط. بعضها يترك موقعه نحو الشمال وبعضها نحو الجنوب. بعضها يتقلص مختبئاً خائفاً وبعضها الآخر ينتفخ متوهجاً، وكل تلك التشوهات تعكس إرادة

القانون إذن "محاولة" للموازنة وليس ضمان لها. الضمان يأتي بمساعدة القانون من خلال تقليص فارق القوة لمن يستطيع ذلك، اما من لا يستطيع فليكن على حذر

في قراءته كلمات الإتفاقات والقوانين! قلنا ان القوانين كلمات، والكلمات تختلف عن بعضها في قابليتها على الإنضغاط والتحول. الأقوياء انتبهوا للأمر، ودرسوا اي الكلمات يسهل على فارق القوة تشويهها فحرصوا على ملء الاتفاقات بها. والضعفاء في العالم، وبعد تجارب مرة، صاروا هم ايضاً خبراء في هذا الأمر، لذا يعمدون الى الحرص على نحت الكلمات نحتاً ودقها بمسامير كثيرة وكبيرة الى مقاعدها والبحث عن اية ثغرات ممكنة في القانون لسدها قبل التوقيع على اي شيء. أن دراسة نص اية اتفاقية دولية ومسار تنفيذها على ارض الواقع يعلمنا بشكل جميّل كيف نتعرف على آلتشوهات التي يفرضها فرق القوة على معانى الكلمات عند التنفيذ. فأينما وجدت فرقاً في القوة، ستجد اتفاقات شوهت كلماتها.

خد اسرائيل والعرب: اتفق مجلس الأمن في القرار ٢٤٢ ان "تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة" فتمكن القوى من فرض النص: "تنسحب اسرائيل من اراض عربية محتلة" وليس كلها! وبنفس الطريقة اصر القوى على ان قرار مجلس الأمن ٧٩٩ الذي ينص على اطلاق سراح المحتجزين الفلسطينيين لم يقل "جميعاً المحتجزين. تفسير مضحك، لكنه كاف آن دعمه قوي قادر على فرضه، وتشويه النص

هناك امثلة اجمل على اثر فرق القوة على كلمات الإتفاقات. انها تستطيع تسليط ضغطها حتى على كلمات معينة في جملة ما لتضغطها، وتنفخ كلمة اخرى تناسبها في نفس الجملة. تنص الفقرة ٢ من المادة ١٣ من إعلان

حقوق الإنسان على ان: "لكل انسان الحق بترك اي بلد، بضمنها بلده، وله الحق في العودة الى بلده". هذا النص انتِشر في اميركا والكثير من

العالم مبتوراً، كما ينبه جومسكي حيث اختفت الكلمات الست الأخيرة منه! فالجزء الأول من المادة مفيد لإسرائيل

للضغط على الإتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية للسماح لليهود بالهجرة، لكن كلماته الأخيرة مضرة، فهي تذكّر بحق الفلسطينيين بالعودة الى بلادهم، لذا توجب الغاؤها من الذاكرة!

بعد تجربتهم الفاشلة مع عصبة الأمم، كان واضعو ميثاق الأمم المتحدة يعانون القلق من تأثيرات "فرق القوة" على تشويه تنفيذ الميثاق. تنص الفقرة ٢ من المادة ٢، الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة:" على جميع الأعضاء، ولأجل ضمان حصولهم على الحقوق والمنافع الناتجة عن العضوية، تنفيذ الإلتزامات التي ينص عليها الميشاق بحسن نية". الكلمتان الأخيرتان تعكس ذلك القلق.

ولنفس السبب رفض مبدأ "التدخل الإنساني" دولياً في البداية وكان السبب لذلك الرفض انه يسمح للدول القوية بإساءة استعماله بشكل يقضى على سيادة الدول الضعيفة، كما قال الرافضون بصراحة. وحين اقر المبدأ فيما بعد، تم ذلك بشروط محددة جداً وواضحة جداً تحد من صلاحيات "المتدخل الإنساني". لكن هـذا الـوضـوح وتلك الشـروط ثم تستطع الصمود كما علمنا في كوسوفو

حين اصبح فارق القوة اكبر من طاقتها. لذلك حين اضطرت دول مجلس الأمن للاذعان لأرادة القوة وصباغة قرارات بشأن العراق مثلاً، طال الجدل وحرصت الدول المعارضة (الأضعف) على كل كلمة وكل حرف جرية الإتقافات، حسبما وصفت الصحف ذلك. ف "الثعلب" تعلم من "الحمار" كيف يعامل الأسد.

لكن الحمار نفسه يحتاج الى دروس اكثر، لذا عليه ان يدفع اكثر. إذن القلق صار ملازماً لأية اتفاقات دولية وصارت كلمات الإتفاق تعكس قلق طريخ

الإتضاقية بشكل دقيق. لذا فعندما تكثر كلمات "السيادة" و"الإستقلال" و"اسس المساواة" و"الإحترام المتبادل" و"عدم التدخلُّ" و "عَلاُّقة تعاون وصداقة" وامثالها من العبارات، دل ذلك على خطورة الإتفاق على تلك المفاهيم. لننظر اذن في ضوء هذه المبادئ وهذا

المنطق فحص عبارات الإتفاقية او إعلان المبادئ الأمريكية العراقية، وتوقع الشكل الذي سيأخذه تنفيذها في المستقبل استرشاداً بفارق القوة الهائل بين طرفيها ، وفي مقالة قادمة سنشير بالتحديد الي صدقية الشريك الأمريكي في مثل هذه الإتفاقية من التأريخ الأمريكي الحديث بشكل مفصل.

في الجزء الأول المسمى " المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي"، تنص المادتان الأولى والثانية من اعلان المبادئ على " ١ -دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الاخطار التي تواجهه داخليا وخارجيا." و ", ٢ - احترام الدستور وصيانته باعتباره تعبيرا عن ارادة الشعب العراقي، والوقوف بحزم امام اية

محاولة لتعطيله او تعليقه او تجاوزه. " القراءة الطبيعية النظرية للمادتين لا تثير القلق، بل انها تمتلئ بالروح الإيجابية المطمئنة. لكننا لا نحتاج الى الكُثير من التفكير لنقرأ كيف يمكن ان

تستخدم من قبل الطرف الأقوى على

الأرض. المادتان تعطيان القوة الأمريكية

صلاحية التدخل لحماية الحكومة

العراقية، من أية محاولاتٍ من قبل اي كان

لتغييرها. اي الشعب ايضاً! وبما ان الحكم

على ما هو "خطر على النظام

الديمقراطي" يعود للقوي، فأن الإتفاقية

تتيح للأمريكان ضرب اية قوة تراها غير

مناسبة في العراق باعتبارها "تهديداً

كذلك تشترك المادتان في تهيئة الحجة

المناسبة حتى لتغيير الحكومة العراقية

متى ارادت اميركا، حيث لا تحتاج من اجل

تبرير ذلك الى اكثر من اتهام الحكومة

العراقية حينها بانها لا تمارس الديمقراطية، وانها لا تحترم الدستور

وتصونه. ويمكننا هنا ان نتخيل بعض

السيناريوهات السهلة. فمثلاً بمكن تسليط

الضوء على اية ممارسات غير دستورية، ولا

توجد حكومة ليس فيها ثغرات في مثل

تلك الممارسات، كحجة لقلب نظام الحكم.

ويمكن ان تحتفظ المخابرات الأمريكية

بقائمة من تلك الممارسات لتستخدمها في

الـوقت المناسب وفي "فضيحــة" سجن

الجادرية الذي كان يعلم به الأمريكانِ

ويـزورونه بشكل مستمـر، مثالاً حسناً،

فجعلوا منه فضيحة قرب الإنتخابات،

ولا يعجز الأمريكان ان يخلقوا فضيحة ان

لم يجدوا واحدة جاهزة. ولدينا "فضيحة"

ملجأ "الحنان" لشديدي العوق، والذي غزا

الاعلام كملجأ ايتام وتحول موظفوه

بإخراج تصويري الى وحوش شبهت

بوحوش تعذيب سجن (ابوغريب). لا يجب

الإستهانة بمساعدة مثل هذه "الفضائح"

لتهيئة الجو لتبرير انقلاب بالتعاون مع

بضع قصص اخـرى وتهيئــة اعلاميــة

مناسبة. ففي حالة ملجأ الحنان انبرت

حتى منظمات عراقية يوحى اسمها

بالرصانة باعتبار "الفضيحة" جريمة "إبادة

بشرية" برغم ان احداً لم يقتل فيها.

وذهبت منظمة للمحامين العراقيين في

بريطانيا الى اعتبار ان "الجريمة" تستدعي

ثم خذ هذا السيناريو: تريد الحكومة

الأمريكية تغيير الحكومة العراقية

المنتخبة التي لا تناسبها، فتستثير

جماعات سلحتها في السابق (من بقايا

البعث اليائسة، او من الصحوات الكثيرة او

القاعدة) لإثارة قلاقل تستدعى من

الحكومة اجراءات مشددة مثل أعلان

الطوارئ، فتعتبر الحكومة الأمريكية ذلك

"تعطيلاً للـدستور" وتتـدخل لإزاحـة

الحكومة وفق "واجباتها" التي تنص عليها

الإتفاقية! أن من يترك مصيره معلقاً

التدخل العسكري الدولي!

لكنها لم تكف لفوز مرشحهم المفضل.

للديمقراطية".

الأولى على ".... ومساعدته في الانتقال الى اقتصاد السوق." والتي لن تحتاج الي الكثير من الجهد ليكون تفسيرها "وإجباره على الإنتقال الى اقتصاد السوق"، مسلمة السياسة الإقتصادية العراقية بيد اميركا ليس بالنسبة لهذه الحكومة وحدها، وانما ايضاً لكل الحكومات العراقية في المستقبل، لكى لا يكون هناك للعراقيين من امل بالإفلات من قبضة "اقتصاد السوق" المدمر. لن يحق للعراقيين ان يجربوا اقتصاد السوق واكتشاف انه لا يناسبُهم، مثلما اكتشفت العديد من الدول التي تورطت به. الفاسدون من اثرياء الحكومة سيجدون في "اقتصاد السوق" جنتهم بالطبع، لكننا نستغرب إن الحزب الشيوعي لم يجد هو الآخر ضيراً من هذا الإقتصاد. فأيد الإعلان في افتتاحية جريدته طريق

في المجال الأمنى تؤكد النقطتان الأولى والثانية على الفّوبيا اللازمة للإتفاقية: "تقديم تأكيدات والتزامات امنية للحكومة العراقية بردع اي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة اراضيه او

برغم انه لم يعد قادراً على اقناع احد،

يقول صاحبي: "احمر وجهي خجلاً وغضباً وامسكت بزميلي اصرخ بوجهه كيف تفعل هذا؟ اليس لك كرامة؟ اين هؤلاء الذين اعطيتهم النقود؟ " فاخذه زميله المذهول الى قهوة في اسفل العمارة حيث وجدوا الرجل "الشقاوة" وزملاءه، فهجم صاحبي عليهم وســأل مـن مـنكـم فلان؟ اعـطـنـ الخمسة جنيهات وإلا مزقت رأسك الآن! فاخرج الرجل الجنيهات الخمسة من جيبه وسلمها له وهو مذهول. فقال هذا: "لتعلم اننا لسنا بحاجة لأحد لحمايتنا، ومن يتجرأ على الوصول الينا نكسر رجله، وسنفعل بك ذلك ان تجرأت على مثل هذا

رفض صاحبي إذن ان يخاف من "المخاطر" التي سيحميهم هذا (الفتوة) منها وفضل الإحتفاظ بكرامته.

بأمانة تفسير الأقوى للكلمات ليس

في " ثانيا. المجال الاقتصادي " تنص المادة الشعب داعياً الى التضامن مع الحكومة

لكني اجد نفسي ملزما ذاتياً بعدم تجاهل مبدأ الكرامة. فتسليم حماية النظام الي جهة اجنبية تذكرني بقصة رواها احد زملائي حين كنت منتدباً في محطة بث اذاعية في التنف عند الحدود السورية في اواخر الثمانينيات. روى صاحبي هذا انه كان يدرس في القاهرة مع مجموعة من زملائه، وفي أحد الأيام عاد الى الشقة ليخبره احدهم ان مصرياً جاء اليهم وطلب مبلغ خمسة جنيهات مقابل حمايتهم ممن قد يعتدي عليهم، وإن هذا الزميل قد وجد المبلغ بسيطا فاعطاه

مياهه او اجواءه"

نترك منطق الكرامة "المتخلف" ونذهب في

'حداثة"، فنسأل ما تلك الأخطار التي

تواجه العراق خارجياً، والتي لاحول له بردعها ليستدعى الأمر اتفاقية امنية مُـذلـة؟ إذا تـركّنـا الآراء والمخاوف الإفتراضية قليلاً فسنترك لأنفسنا مجالاً لرُؤية الحقائق التأريخية الثابتة. واولها انه لم يعتد احد من الجيران على العراق منذ مِئات السنين وكان حكامه هم المعتدين دائماً وثانيها ان الإعتداءات التي جرت عليه في هذه الفترة انما جاءت من بعيد، من قبل نفس (الشلة) التي تريد ان تحميه الآن، والتي هي مسؤولة عن الغالبية الساحقة من كل الإعتداءات التي تجري اليوم في العالم، بضمنها اعتداءات حكام العراق السابقين وكانوا من "الشلة"! لا يوجد بلد بمأمن تام، لكن البلدان لا

مناقشتنا الى منطق "البراغماتية" الأكثر

تسارع الى التخلي عن سيادتها والمخاطرة بمستقبلها لتأمين مخاوف بسيطة. فحتى ملك السعودية تردد اربعة ايام قبل الموافقة على دخول القوات الأمريكية، علماً انه كان قد افهم ان جيش صدام يقف على الحدود. فإذا كأن ملك السعودية نفسه لا يثق بالأمريكان فكيف تثق بهم حكومة المالكي؟ ما المبرر لكل ذلك؟ ان من لا يقتنع برواية "الأخطار الداخلية على الديمقراطية" ومخاطر "العدوان الخارجي" قد يجد في النص الموجود في نهاية الإعلان ما يفسر له الأمر، حيث يشار الى اشتراط العراق اخراجه من البند السابع في الأممِ المتحدة والذي اعتبره "يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين". اولاً أن هذا يشير الى ابتزاز للعراق يضع موافقته على هذه الإتفاقية شرطاً اميركياً

الإبتزازي للأصدقاء ممارسة امريكية بامتياز. انظر اليهم يحتفظون بمنظمة مجاهدي خلق في قائمة الإرهاب لكى يمكن استمرار الضغط عليها لتنفيذ ما قد لا توافق عليه دون ضغط، بـرغم تعـاونهم العسكري معها واعتبارها من الأصدقاء! إن ابقاء العراق في البند السابع مهزلة تأريخية بحد ذاتها، يتخذ فيها مجلس الأمن موقفاً عنصرياً. فيبدو ان المقصود

لإخراج العراق من البند السابع! الإسلوب

بمن "يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين"، ليس نظام صدام وانما العراقيون! انهم يهددون العالم مهما اختلفت حكوماتهم. لابد من ان في عنصرهم مشكلة جينية تجعلهم خطرين، لذا يتوجب توقيعهم على اتفاقيات تؤمن العالم منهم! هنده المهزلة هزيلة يفترض فضحها والضغط لإنهائها ولن يصمد برفض

الغائها طويلاً إلا القليل من الحكومات وسيمكن رفع العراق من المادة دون الحاجة الى دفع هذا الثمن الفاحش من سيادته مثل الأفراد، لايفترض بالدول ان تخضع

للإبتزازات دون مقاومة.

## ة المكم في العص

تعود بدايات الفكر السياسي إلى أفلاطون (ولد في عام ٢٦٨ و توفي في ٣٤٧ ق. م.) ، و ذلك حيث قدم في كتابه " الجمهورية" أولى التأملات الفكرية حول ما يجب أن تكون عليه الدولة. و قد شهدت البشريـة منذ ذلك الحين كثيراً من الجهود في مجال تطوير النظرية السياسية و تطوير العقد السياسي والاحتماعي بما يؤمن أفضك علاقة ممكنة بين مركز السلطة و مكونات المحتمع كافة.

(Y-Y)

٢- أن لا تكون هناك محاذير منطقية ومسوغة، و

٣- من المعلوم أن تشكيل الدولة الاتحادية من أقاليم أو ولايات ينبغي أن يستند إلى حدود داخلية واضحة لهذه الأقاليم. ويجب أن لا تكون هذه الحدود موضع خلاف أو تجـاذب من أي نـوع كـان. و الحقيقـة أن المـادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية التي تحولت إلى المادة (١٤٠) في الدستور الدائم تشير صراحة إلى جملة من المُشكلات التي تخص مسألة حدود الأقاليم أو المحافظات و عاديتها لهذه الجهة أو تلك. و أي تطبيق للفدرالية دون حسم مسألة حدود المحافظات و الأقاليم سيؤدي إلى بداية فعلية للحرب الأهلية، و كما صرح بذلك أحد أقطاب السياسة العراقيين

الدستور مادة أو مواد صريحة ضد أية خطوات تؤدي إلى تفتيت كيان البلاد أو تهدد وحدتها بالصميم، كأنَّ ينص الدستور، بوصفه تعبيرا عن إرادة حرة لجميع الفرقاء المنضوين تحت عنوان ممثلي البلاد، على تحريم الانسحاب من الدولة الاتحادية لأي سبب كان. وهذا ما سكت عنه الدستور الحالى فلم يبحث مسألة تمتع الأقاليم المكونة للدولة الاتحادية بحق الانفصال من عدمه. ويثير مثل السكوت مخاوف لدى من يقبلون الفدرالية شِرط أن تحافظ على وحدة العراق من أن يكون ستارا لرغبة غير معلنة لدى البعض في الانفصال عن العراق مستقبلاً.

مؤخرا . فالفدرالية يجب أن تكون نهاية حقيقية لكل

استناداً إلى الظواهر الجزئية المنبئة بما سيكون التي المخاوف والهواجس من الشركاء في الوطن.

أشكال النزاع الداخلي وتعزيزا للسلم الأهلي و

الاستقرار الدائم في البلاد و ليست فترة استراحة وتجميع للقوة قبل الشروع بالحرب. ٤- أن تكون طبيعة العلاقة بين السلطات الاتحادية و سلطات الأقاليم أو الولايات واضحة لا تحتمل اللبس أو الغموض مع التوكيد على مبدأ دستوري صريح هو أن سلطة المركّز الاتحادي أعلى من سلطة الإقليّم أو الأقاليم. وفي حال حدوّث تعارِض بين الصلاحيات الدستوريـة للسلطتين فإن الأرجحيـة في التطبيق لحساب صلاحيات السلطة الاتحادية. ونلاحظ هنا بأن الدستور الدائم قد نص في في الباب الخامس، الفصل الأول، المادة ١١٧ ثانيا ً على أنه" يحق لسلطات الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض بين أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.' ونرى أن يضاف شرط علي هذه الإباحة هو أن لا يكون هذا التعديل مناقضا للمبائ العامة للدستور

٥- و أن ينص في الدستور على أن القرار في قضايا الدفاع، و يتضمن ذلك مسألة تشكيل القوات المسلحة وعديدها وتجهيزها و تدريبها ونشرها في أرجاء البلاد كافة، هو حق للسلطات الاتحادية حصراً. و أن لا يسمح بتشكيل قوات في الأقاليم، وخارج سيطرة الحكومة الفدرالية، تتجاوز حاجة الأقاليم لتنفيذ الواجبات الأمنية الاعتيادية من ملاحقة الجريمة و تأمين المجتمع ضد الإرهاب. و ذلك لانتفاء حالة

٦- و أن ينص في الدستور على أن القرار الأخير في السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والعلاقات الاقتصاد الخارجية ذات الطابع الاستراتيجي، مثل اتفاقيات التصدير و الاستيراد لمواد مثل النفط والغاز والمعادن الأخرى، هو حق للسلطة الاتحادية. , ٧ كما أن للبرلمان والحكومة الاتحاديين السلطة العليا بخصوص السياسات المعتمدة في التنقيب والاستثمار والتوزيع والتصرف بعوائد موارد الثروات الوطنية من مياه و نفط وغاز وفوسفات وأية موارد أخرى لصالح الشعب العراقي. على أن يكون ذلك مشروطاً بما يؤمن تنمية متوازنة للبلاد تؤدي تدريجيا إلى القضاء على مظاهر التباين في مستويات التطور بين الأقاليم من جهة و بين الريف والمدينة من جهة ثَّانيةً.

٨- و لا بد أن تكون للسلطات الاتحادية الكلمة العليا في خطط التنمية الاستراتيجية و مشاريعها التي تتجاوز في انتشارها الجغرافي حدود الإقليم أو أن تكونَّ

آثارها البيئية مما يتجاوز حدود الإقليم، مثل مشاريع إنشاء السدود والبنى التحتيـة من طـرق وجسـور و خطوط نقل الطاقة الكهريائية و مد أنابيب النفط والغاز. إذ مما لا شك فيه أن من شأن مثل هذه الخطط أن تستثمر الطاقات الاقتصادية و البشرية و الموارد الفنية والتقنية على مستوى البلاد كافة، وهو الأمر الذي قد يصدم بسلطة الحكومات المحلية في هذا الإقليم أو ذاك، أو بالتشريعات الإقليمية فيها. ومن المعلوم أن مثل هذه الاستراتيجيات والخطط التنموية تحتاج في التنفيذ إلى المرونة التي تستلزم التعاون الوثيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم لكونها تعبرعن حاجة فعلية للبلاد كافة و ليس لإقليم بعينه. و هو مما سيؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية و إقامتها على أسس أكثّر رصانة. و لا مجال للخوف من حكومة و برلمان اتحاديين منبثقين من انتخابات برلمانية حرة لأن الحكومة الاتحادية ستكون مكونة من أبناء الأقاليم كافة كما أن أعضاء البرلمان الاتحادي سيكونون ممثلين لأبناء الأقاليم كافة. و هو مما يكفل أن تتضرغ كل من السلطات الاتحادية والسلطات الإقليمية التشريعية والتنفيذية والقضائية لإنجاز مهماتها دون الدخول في دوامة تداخل الصلاحيات و عدم وضوح المسؤوليات و الصراع القانوني العقيم بشأن كل ذلك.

٩- أن ينص في الدستور على تشكيل محاكم عليا في كل إقليم تتمتع بسلطة تفسير مواد الدستور الخاص بالإقليم فضلاً عن مراقبة أداء الأجهزة القضائية فيه. وأن ينص الدِستور أيضا على حق المواطنين سواءٍ أكانـوا أشخـاصـاً طبيعيين، أو الأفـراد، أو أشخـاصـاً معنويين، أو الهيئات والشركات، في طلب التقاضي أو التمييز أمام القضاء الفدرالي لا أن يقتصر الأمر على الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم فقط لأن المظالم و التجاوزات قد لا تكون سياسية و عامة بين السلطات الاتحادية و سلطات الإقليم بقدر ما هي بين حكومة الإقليم نفسها والأشخاص الطبيعيين أو

١٠- أن ينص في الدستور على أن للمواطن العراقي حرية الانتقال والعمل و السكن في إي من أقاليم البلاد دون أية عوائق أو إجراءات خاصة تجعل من وضعه شبيها بوضع الأجانب على أن لا يؤدي ذلك إلى نوع من التغيير الديموعراكِ.

١١- أن ينص في الدستور الاتحادي على عدم جواز سن البرلمان الاتحادي أو البرلمانات الإقليمية أي قانون يتعارض و أحكام الدستور. وأن تجري مراجعة شاملة للقوانين التي صدرت قبل قيام نظام الحكم الاتحادي في صورته النهائية لكل القوانين التي صدرت سابقا

سواء على مستوى التشريعات الاتحادية أم على مستوى التشريعات في الأقاليم لإلغاء ما يتعارض مع الدستور أو تعديله بما ينسجم و أحكام الدستور. ١٢- و أن تكون السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية الدولة، سواء أكانت اتحادية أم إقليمية، و كِل ما يرِتبط بكل منها من أجهزة و هيئات، مبنية مادياً و فنيا على أسس تنسجم مع طبيعة ممارسة السلطة في النظام الفدرالي و هي مهيأة لإنجاز ما يتوقعه المواطن منها. فلا فدرالية من دون شعب يؤمن بها و يدافع عنها و أجهزة فنية تفهمها و تؤمن بها و تعمل على تُطبيقها تطبيقا ُ نابعا ً من الحرص و الكفاءة.

١٣, و أخيرا، يجب أن لا تكون في الأقاليم وزارات للخارجية و الدفاع، أو أن تنشئ بنوكا مركزية، أو أن تصدر عملات خاصة بها، أو أن تمنع رفع علم الدولة الاتحادية الذي يجب أن يكون معبراً عن روح النظام الفدرالي التعددي.

و أخيرا ، قد يقول البعض أن صورة الحكم هذه تشبه

الحكم اللامركزي، و أنها بعيدة عن الحكم الفدرالي.

فنقول أنها تمثل جوهر نظام الحكم الفدرالي تماماً. و هي تحافظ على مزايا النظام الاتحادي دون أن تتجاوز أسسه و معاييره و طبيعته إلى شكل و نوع مختلف تماما هو النظام الكونفدرالي. وفي تقديري بأن النظام الفدرالي ليس بالصيغة الجامدة، و إنما هو نظام يتسم بالصيرورة المتواصلة من التفاوض الدائم الذي يبحث في قضايا لم يجر الإقرار بها في الوقت الراهن، و قضايا قابلة للحل حالياً ، و أخرى غير قابلة للحل و يلزم تأجيلها للمستقبل. وأن من المكن تطوير التجربة استنادا ألى تطور المعطيات السياسية و الاجتماعي من خلال نقد و مراجعة ما أفرزه التطبيق الفعلى للفدرالية من مشكلات و إمكانيات للتطور المستقبلي. و إذا كان البعض يعبر عن هُ واجس و مخاوف في حال عدم الإسراع بتطبيق النظام الفدرالي فإن للآخرين هواجسهم و مخاوفهم أيضا من الإسراع في عملية التطبيق هذه. و لما كانت الدول و الأنظمة السياسية لا تبنى على الهواجس و المخاوف و إنما على الثقة المتبادلة، فإننا نعتقد بأن على جميع السياسيين والمثقفين والمختصين بالقانون الدستوري و المهتمين بالشأن العام أن يتصدوا للبحث في هذه القضية الأساسية حتى يكون بناء السياسي الجديد على أسس قويمة تدفع بالعراق

كله على طـريق التقدم الاجتماعي و الاقتصادي

السياسي و تمكنه من أن يلعب دورا ُ فاعلا ُ و إيجابيا

يكافئ مكانته الجيوستراتيجية التي يستحقها

بوصفه بلدا محوريا مهما في المنطقة و العالم.

أليس كذلك؟

تقدم بوصفها حوافز لمجموعة بلدان أو كيانات تحدث حالياً في البلاد، من أن تطبيق النظام الفدراليّ سياسية غير موحدة أصلاً . و بما أن العراق بلد موحد سيؤدي لا محالة إلى تكوين كيان سياسي ضعيف في في الأصل فإنها يمكن أن توصف بأنها إغراء زائف. المركز مؤلف من كيانات سياسية ضعيفة أيضاً، والحقيقة أن هذا الرأي ليس صحيحا تماما كأن والضعف يولد المخاوف و الهواجس كما هو معلوم، و الكيان العراقي الموحد المعبر عنه بالدولة العراقية ما الاتحادي، حتى تسري أرجحية الدستور على كل ما هي المخاوف و الهواجس التي تعبر عنها القوى كان دولة مـركّزيـة لأن إقليم كوردستـان كـان يتمتع يمكن أن تشرع في الإقليم. السياسية جهاراً، من أن تطبيق الفدرالية من كيانات بالحكم الناتي الذي هو شكل من أشكال الدولة يخشى بعضها بعضاً سيؤدي بالنتيجة إلى البحث عن الاتحادية، ثم صار هذا الإقليم يتمتع بما بشبه دعم جهات أجنبية من خِارَج البلاد. ولذلك لا بد من الاستقلال منذ العام ١٩٩١ ولحين سقوط النظام تعزيز دور المركز دستوريا وتحريم أية علاقات للأقاليم السابق. لم يعد قائما ً بعد الاحتلال الأمريكي مع أي طرف خارجي يمكن أن تؤدي إلى تعويق للعراق، فصار من الضروري البحث عن صيغة جديدة التفاعل الإيجابي الداخلي بين السلطة الاتحادية و للعقد الاجتماعي تجمع ما تناثر من شتات الكيان سلطات الأقاليم تتيجة للتدخل في الشؤون الداخلية العراقي. وينبغي أن نـؤكـد، هنا، بـأنه لكي تقـوم للبلاد. فكما أنه قد يكون لنا رأي في شكل السلطة الفدرالية ينبغي أن تكون هناك قيم سياسية عامة السياسية أو مسألة العلاقة بين السلطة المركزية و مشتركة و متفق عليها. فالفدرالية ليست شرا ً مطلقا التهديد الداخلَي. الجهات التي تعارضها في البلدان المجاورة ولكن ليس ولا خيرا مطلقاً . و إنما هي نظام حكم قد ينجح في لنا أن نتدخل في شؤونها الداخلية، كذلك لن نقبل بأن التطبيق أو قد يفشل اعتمادا على توفر جملة من تتدخل أية دولة من دول الجوار و شؤوننا الداخلية. الشروط و العناصر المهدة التي تجعل الأخذ بنظام والحقيقة أن تدخل دول الجوار يتسلل عبر منفذ الحكم الفدرالي إجراء علاجيا ناجعا كأزمة نظام الحكم أو تجعل آختياره مرغوبا ككونه تجربة جديدة في نظام الحكم في العراق. و يمكن إجمال هذه

> ١- أن يكون تبني النظام الفدرالي تعبيرا عن إرادة عامة للشعب العراقي عامة، و أنَّ تكون هذه الإرادة صادرة عن وعي سياسي و قناعة فكرية بأهمية نظام الحكم الضدرالي و أفضليته بالقياس مع الحكم المركزي. و ليس انطلاقا من حاجات مرحلية أو قناعات ظرفية لهذا الطرف أو ذاك. فهذه الحاجات قد تتغير في فترة لاحقة إلى النقيض من الإيمان بضرورة العيش المشترك في ظل الدولة الاتحادية، و هو ما سيؤدي إلى نقض الميثاق الدسنوري الذي بنيت على أساسه الفدرالية. و نقترح بصدد ذلك أن يتضمن

> و الملاحظة المهمة في سياق مناقشة هذه الفوائد أنها